**. أنماط التحول الديمقراطي.**

إن إجراء تحوّل سياسي يعني في عمقه وشموليته: تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، لذلك فالعملية تنطوي على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام، عن طريق عدّة أنماط، من حيث الأسلوب والدرجة، حيث نجد:

**1- النمط السلمي:** يحدث النمط السلمي للانتقال من نظام سياسي إلى آخر دون اللجوء إلى العنف أو الثورة كوسيلة للتغيير.

**2- النمط العنيف:** يحدث عندما يتم اللجوء إلى السلوك العنيف كونه الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، وينشأ العنف في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية.

**3- التحول الجزئي المحدود:** يتمثل هذا الأسلوب في الترميم والإصلاح والتحسين لما هو قائم فعلا دون المساس بالجذور والأصول.

**4- التحول الشامل:** أي إحداث تغيير شامل في حالة عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالها عن مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية والتقدم، أي إعادة البناء إنطلاقا من الجذور.

هذا ويتفق أغلب الباحثين المتخصّصين في الظواهر السياسية على ثلاث طرق أو أساليب يجري إتباعها لتجسيد عملية التحوّل السياسي وهي: التحوّل، الإحلال، الإحلال التحوّلي.

**1- التحــــوّل:**

هو عبارة عن تغيير من فوق يبادر به الزعماء السياسيون المسيطرون على هرم السلطة في النظام السياسي الفاسد، من خلال شروعهم في إجراء تغييرات عميقة وشاملة غير مسبوقة، ويعود لهم بالتالي الفضل في وضع حدّ للنظام السياسي الفاسد واستبداله بآخر صالح، وذلك بعد توفّر ثلاث عناصر أساسية:

**أ- وجود تيار إصلاحي:**

هناك علاقة وثيقة بين التحول كأسلوب وبين النخب السياسية المثقفة والمؤمنة بالديمقراطية والقادرة على السير في طريقها والمحتمل تبوؤها مقاليد الحكم داخل نسق الحكم الفاسد باعتبارها مؤمنة بضرورة وحتمية التغيير وإقامة نظام سياسي صالح.

**ب- تغيّر في القيادة:**

إن ظهور الإصلاحيين غير كاف ما لم تتوفّر لهم سلطة إتخاذ القرار، أي أن التحول السياسي مرهون بوصول التيار الإصلاحي إلى سدّة الحكم ومشاركته في رسم السياسة العامة للبلاد، ويتم ذلك في حالة:

- مرور النظام السياسي الفاسد بأزمة ووفاة مؤسس هذا النظام، حيث يجري البحث عن قيادة جديدة في أسرع وقت ممكن، فيسعى الخليفة في ظل المتغيرات الجديدة إلى التكيف من خلال الشروع في عملية التغيير.

- أو عندما يبادر القادة بإجراء إصلاحات روتينية استجابة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من وصول عناصر إصلاحية إلى السلطة أمرا ممكنا.

- أو عندما يجرؤ الإصلاحيون المدعمون من الداخل والخارج على خلع الحاكم الفاسد واستبداله بآخر ذي نزعة ديمقراطية.

**ج- قوة الحكومة على المعارضة:**

أي احتفاظ الحكومة الإصلاحية بالمبادرة والسيطرة على عملية التحول، بالتالي قدرة الإصلاحيين على إنجاح التحول تتوقف على:

- تحييد المعارضة عن طرق إضعافها أو طمأنتها بفكرة الإصلاح، ويجري في الغالب الاعتماد على الزعماء السياسيين الديمقراطيين الذين يحظون بتأييد واسع النطاق من الداخل والخارج في تحدي ومقاومة التيار المحافظ.

- الحفاظ على الشرعية من خلال التأكيد على عناصر الاستمرارية مع الماضي، أي السعي إلى الإيحاء أن النظام الجديد الجاري إنشاؤه ناجم في الأصل عن النظام القديم الذي يعترف به الديمقراطيون المعتدلون.

- التحالف مع المعارضة من خلال إجراء مشاورات مع العناصر الفاعلة للمعارضة والأحزاب السياسية ومختلف الفئات والقوى السياسية والاجتماعية التي لها وزن في الساحة السياسية للبلاد.

**2- الإحـــــلال:**

مصدر عملية الإحلال المعارضة التي تتوفر على الإرادة السياسية والرغبة في التغيير، وتأتي هذه العملية بعد أن تقوى شوكة المعارضة وتمسك بزمام المبادرة مما يسمح لقادة المعارضة بملأ الفراغ واعتلاء سدة الحكم، ثم البدء في تغيير النظام القائم، وهناك ثلاثة عناصر أساسية يمكن للمعارضة أن توظفها لصالحها قصد وضع حدّ للنظام الفاسد:

أ- المؤسسة العسكرية، حيث قد يغير قادتها من موقفهم المؤيد للسلطة الحاكمة بسبب تغير الظروف الداخلية والخارجية واعتقادهم أن من مصلحتهم إلتزام الحياد أو تفادي اللجوء إلى استعمال القوة ضد العناصر المناوئة للنظام.

ب- المثقفون: حيث يشكل الطلبة والمثقفون رواد المعارضة السياسية، غير أن تأثيرهم مرهون على فهمهم للواقع المعقد وتجاوز ضغط المصالح الآنية.

ج- الجماهير: تلعب المظاهرات والاحتجاجات دورا محوريا في عملية الإطاحة بنسق الحكم الفاسد.

**3- الإحلال التحوّلي:**

يتطلب هذا الأسلوب وجود قوى ديمقراطية معارضة في المجتمع تكون قادرة ليس فقط على إجبار الحكام بوسيلة من الوسائل على تقديم تنازلات وإنما أيضا على تجسيد الديمقراطية والحفاظ عليها وتفادي ظهور أو قيام نوع آخر من الحكم اللاّديمقراطي.

إذن يأتي الإحلال التحوّلي نتيجة عملية حسابية براغماتية عقلانية يؤمن بموجبها الطرفان (الحكومة والمعارضة) بالديمقراطية كآلية للتعامل مع مختلف الأزمات المترتبة عن الشمولية، وذلك عن طريق:

**أ- صفقة سياسية ممكنة.**

يكون ناتجا عن توازن القوى بين الحكومة والمعارضة، مما يدفع إلى التفاوض حول تغيير النظام السياسي القائم، وتتطلب هذه العملية التوصل إلى صفقة سياسية من خلال إبرام عقد سياسي بين السلطة والمعارضة يضمن انتقال سلمي بدون صدمات إلى نسق حكم صالح.

هناك أمران يدفعان السلطة والمعارضة إلى التوافق السياسي:

* أولهما الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو الاستيلاء على السلطة.
* ثانيهما تنامي الشعور العام بالحاجة إلى إجماع وطني لمجابهة تحديات التنمية والأمن.

**ب- احتواء الراديكاليين.**

تقوم كلّ من السلطة والمعارضة بدعم بعضها البعض فيما يخصّ احتواء المتشدّدين غير المرغوب فيهم، حتّى يتمكن كلّ طرف من تجاوز عقبة المغالين التابعين له، فتضطر كلّ من السلطة والمعارضة إلى اللّجوء إلى طاولة المفاوضات بعد إدراكهما للمخاطر التي قد تنجم عن منطق المواجهة والعنف، ويجري غالبا التفاوض حول الضمانات التي يقدمها كل طرف للآخر.

يتضح لنا أن التحول السياسي ظاهرة سياسية شديدة التعقيد ناجم عن تفاعل عوامل داخلية وخارجية، لكن درجة تأثيرها مجتمعة في عملية التحول السياسي من نموذج إلى آخر قد تتفاوت من وحدة سياسية إلى أخرى تبعا لخصوصية كل واحدة، لكن القاسم المشترك هو إذا كان هذا التحول السياسي هو تحوّل إلى نموذج ديمقراطيا فإن المحصّلة النهائية هي حصول تنمية سياسية مستدامة، لأن التحول السياسي الديمقراطي يؤدّي حتما إلى رشاد الحكم، هذا الأخير الذي يعتبر أحد الأبعاد الرئيسية لتحقيق التنمية السياسية